



ATLANTIC COUNCIL

# EgyptSource

RAFIK HARIRI CENTER FOR THE MIDDLE EAST

مجدي سمعان

Magdy Samaan  
September 21, 2012

## المصريون لن يسلموا مرسى أسلحتهم

يصدق الرئيس المصري محمد مرسي خلال أيام علي قرار بتعديل القانون الخاص بالأسلحة والذخائر. وتنص التعديلات على الإعفاء من العقاب لكل من يحوز بغير ترخيص أسلحة نارية أو ذخائر، إذا قام بتسليمها إلي الشرطة خلال ١٨٠ يوما، ويعفي كذلك من العقوبات المدنية علي سرقة الأسلحة أو الذخائر أو علي إخفائها خلال تلك الفترة.

وترمي الحكومة من وراء هذا التعديل إلى السيطرة على فوضى حمل السلاح التي استشرت عقب انتفاضة يناير ٢٠١١، وما أعقبها من حالة الانفلات الأمني وغياب الشرطة وتقصيرها في القيام بواجبها في حفظ الأمن، مما دفع الكثيرين إلى اقتناء السلاح للدفاع عن النفس. كما تم استخدام الغياب الأمني من قبل حركات المقاومة في قطاع غزة للتزود بأسلحة لم يكن من الممكن وصولها إلى القطاع في الماضي. علاوة على قيام متشددين إسلاميين ببناء قواعد حصينة في شبه جزيرة سيناء تمثل مصدر قلق للحكومة المصرية.

وكان جهاز الشرطة قد انهار خلال الاحتجاجات التي اندلعت ضد حكم الرئيس السابق حسني مبارك، مما أدى إلى نزول الجيش لتولي مهام حفظ الأمن الداخلي في ظل إعلان حالة الطوارئ، وهو ما أدى لقصور في تأمين حدود البلاد، وعقب الحرب الأهلية في ليبيا وجدت كميات كبيرة من السلاح سواء الذي كان يملأ مخازن القذافي أو الذي زودت به الميليشيات المعارضة لحكمه، سوقا رانجا لتجار السلاح في مصر عززته حالة عدم الاستقرار الأمني.

في أبريل الماضي قدر رئيس الوزراء السابق الدكتور كمال الجنزوري عدد الأسلحة التي تم تهريبها إلى مصر بعد ثورة يناير بنحو عشرة ملايين قطعة سلاح.

يضاف إلى هذا أنه خلال أيام الانتفاضة تم فتح عدد كبير من السجون وخروج مسجونين خطيرين، علاوة على اقتحام الأهالي لعدد كبير من اقسام الشرطة في طول البلاد وعرضها والاستيلاء على الأسلحة والذخائر من تلك الأقسام.

وتعكس فوضى حمل السلاح في مصر في مستويين، الأول هو زيادة حوادث السطو المسلح، والاختطاف، علاوة على كثرة استخدام الأسلحة النارية في النزاعات العائلية، التي أصبحت أكثر دموية. أما المستوى الثاني هو ما تشهده سيناء من وضع غير مستقر نتيجة لعدم قدرة الجيش والشرطة على مواجهة العناصر المتشددة التي تتخذ من شبه الجزيرة ملاذا آمنا بفضل الطبيعة الوعرة وتوافر السلاح المتطور في يدها، علاوة على عدم قدرة الجيش على استخدام كامل طاقته في المواجهة بسبب اتفاقية السلام مع إسرائيل التي تحد من المظاهرة العسكرية في سيناء. وبالرغم من العملية العسكرية، الاستثنائية، التي قامت القوات المسلحة المصرية بتنفيذها عقب مقتل ١٦ جندي مصري من قوات حرس الحدود في رفح المصرية الشهر الماضي إلا أن خبراء أمنيين أكدوا أن العملية لم تنجح في القضاء على البؤر الإرهابية في سيناء.

والأمثلة عديدة على استخدام العناصر الإرهابية للسلاح المتطور في المواجهات ومنها مهاجمة إسلاميين متشددين مديرية أمن شمال سيناء الأحد الماضي بقذائف مورتر ونيران أسلحة رشاشة. والهجوم على قسم شرطة العريش في يوليو الماضي، علاوة على تكرار الهجوم على خط الغاز بين مصر وإسرائيل.

وقد شهد سوق السلاح في مصر طفرة في المعروض من جراء رواج بيع السلاح الليبي الذي استخدم في الحرب ضد نظام الرئيس القذافي، وأصبح هناك أسلحة من الحجم المتوسط، من تلك التي تستخدمها الجيوش في أيدي مواطنين عاديين وجماعات خارجة على القانون .

ونقلت صحيفة الأهرام في عددها الصادر بتاريخ ٢١ يونيو ٢٠١٢ عن قائد القوات المتعددة الجنسيات في شبه سيناء، الجنرال النيوزيلندي جيمس فينتنج إن صواريخ ووسائل قتالية مختلفة، بينها صواريخ أرض جو، روسية الصنع من طراز اس اي ٢٤، المعروفة اختصارا باسم ( سام ٢٤ ) والتي بيعت في عام ٢٠٠٤ إلى النظام الليبي، وصلت أخيرا إلى المجموعات المسلحة في سيناء في إطار عمليات التهريب المنظمة انطلاقا من الأراضي الليبية، مشيرة إلى أن هذه الصواريخ قادرة على إصابة الطائرات على ارتفاعات تزيد على ١١ ألف قدم، مع دقة إصابة عالية.

جزء من السلاح الليبي خاصة الأسلحة الثقيلة منه ومضادات الطائرات يتم تهريبه إلى قطاع غزة عبر الأنفاق .

وبحسب ما نشر موقع صحيفة "هاآرتس" في وقت سابق فإن حركة حماس استطاعت تهريب صواريخ متقدمة مضادة للطائرات، وهذه الصواريخ كانت بحوزة الجيش الليبي سبق وزودتها روسيا إلى ليبيا، حيث استغلت حماس الثورة في ليبيا واستطاعت تهريب أسلحة ليبية إلى الأراضي المصرية ومن ثم إلى قطاع غزة.

إن الاجراءات التي تتخذها حكومة مرسى الإخوانية هي أقل ما يلزم لإقناع المواطنين بعدم جدوى حمل السلاح للدفاع عن أنفسهم في ظل الوضع الأمني المتدهور، فقد قاربت المائة يوم الأولى على حكم الرئيس الإخواني على الانتهاء دون شعور المواطن بتحقيق استعادة الوضع الأمني الذي كان مرسى قد وعد بتحقيقه ضمن ٥ أهداف في المائة يوم الأولى. كما أن جهاز الشرطة لازال متراخيا في التعامل مع التحديات الأمنية، ولم يتم تطويره كما كان متوقع.

لإستعادة الأمن يحتاج المواطن العادي إلى أن يشعر أن البلاد تجاوزت مرحلة الصراع السياسي واتجهت إلى استقرار مبني على اتفاق الفرقاء على قواعد اللعبة السياسية بشكل ديمقراطي. وفي حالة فشل المسار السياسي فإن حالة عدم الاستقرار الأمني ستزداد سوءا خاصة مع تحذيرات من أن عدم قدرة الدولة على الوفاء بفاتورة الدعم المتضخمة سيؤدي إلى اضطرابات اجتماعية واسعة.